الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

لكي لا ينبت الشك في أيدينا

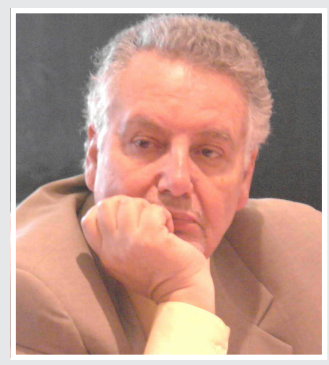

شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

كما هو حال الفقر في العالم العربي من جهة عدم توفر المعلومات الدقيقة، فكذلك هو الحال بالنسبة لمشكلة البطالة. فالصحافة، والرأي العام العربي، والقاصي والداني يعلم علم اليقين بأن مشكلة البطالة مستفحلة في العالم العربي الغني منه والفقير. ولكن لا معلومات ولا احصائيات دقيقة عن نسبة هذه البطالة وتحليل هذه النسبة تحليلاً علمياً، وتصنيفها تصنيفاً منطقياً، بعيداً عن الشعارات السياسية السطحية والدعوات القومية العنجهية، التي ترد مشكلة البطالة في أغلب الأحيان إلى الغرب الذي –بنظرها –خلّفنا بعد تقدم، وأفقرنا بعد غنى، وجوّعنا بعد شبع، وعرّانا بعد كساء، وأحفانا بعد نعال، وليس إلى نظم الحكم الديكتاتورية الشمولية التي استولت على المال والولد والبلد.

وجاء بريق أمل وبصيص نور للمعلومات المتوفرة عن البطالة العربية، من خلال بعض تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، برغم أن هذه التقارير تظل تقريبية وغير دقيقة، لعدم سماح الأنظمة الحاكمة في العالم العربي بممارسة جمع المعلومات والبيانات أياً كانت. فقد كشف التقرير العام للأمم المتحدة للتنمية الانسانية لعام ٢٠٠٢ عن أن العالم العربي الذي يشمل ٢٨٠ مليوناً، يعاني نسبة البطالة التي هي من أعلى النسب في العالم. ويذكر التقرير أن معدل نمو دخل الفرد العربي خلال العقدين الماضيين هو الأقل في العالم، باستثناء جنوب الصحراء الأفريقية. وإذا استمر هذا الحال، فسيكون المواطن العربي بحاجة إلى ١٤٠ عاماً ليضاعف دخله. فالناتج الإجمالي للعالم العربي في عام ١٩٩٩ بلغ ٥٣١,٢ مليار دولار ؛ أي أقل من الناتج الإجمالي لأية دولة أوروبية متوسطة النمو مثل اسبانيا أو هولندا. وأن زيادة فرص العمل في بعض الدول العربية لم تكف لمواكبة زيادة اليد العاملة، حيث يدخل كل عام إلى سوق العمل ستة ملايين عامل جديد، وتعتبر هذه النسبة الأعلى في العالم. كما تعتبر البطالة في العالم العربي التي تصل اليوم إلى ١٥ ؟من أعلى النسب، ويعتقد انها سترتفع إلى ٢٥ ؟بعد عشر سنوات بسبب عدم توسيع سوق العمل لاستيعاب الأيدي العاملة.

وتقول ريما خلف الأمين المساعد العام للأمم المتحدة، أن النساء العربيات ما زلن يمثلن ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة العربية. وهي الأدنى في أية منطقة بالعالم. وحصتهن في الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد عن ٢١٪ من حصة الذكور، وتبلغ نسبة الأميات ١٣٪ من حجم الأمية التي تشمل ٦٨ مليوناً من السكان في المنطقة العربية (التقرير العربي الأول عن المرأة العربية والتنمية ٢٠٠١ ، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث).

علاج البطالة بالشعوذة

وحتى الآن، لم نسمع أو نقرأ أية خطة علمية وواقعية صالحة للتطبيق في العالم العربي للقضاء أو للتخفيف من نسبة البطالة الكبيرة المنتشرة في العالم العربي. ونفاجأ بأننا نلجأ إلى الدين والغيبيات لحل مشكلة البطالة ولو جزئياً ، كعادتنا في محاولاتنا لحل مشاكلنا المستعصية الأخرى. وأصبح مثلنا السائر المتبع، ليس "آخر الدواء الكي"، ولكن "آخر الدواء الدين". فالداعية الديني النجم المودرن عمرو خالد، قال بأن لديه خطة دينية للتخفيف من حدة البطالة، وتشغيل مليون شاب عاطل عن العمل. فأطلق منذ فترة "خطة سحرية" للتخفيف من نسبة البطالة في العالم العربي، تحت عنوان: "التنمية بالإيمان". وهو عنوان تجاري إعلامي شعبوي مغرٍ، يخص قناة "إقرأ" الفضائية، ولا علاقة له لا بالعلم ولا بالاقتصاد. وعمرو خالد صاحب هذه الخطة السحرية، عبارة عن شاب أنيق متواضع، تخرّج في كليه التجارة، وعمل محاسباً لفترة، ثم وجد أن أقرب وأسرع طريق للشهرة والمال في العالم العربي هو طريق الدين. فأخذ بهذا الطريق، وفعلاً أصبح مليونيراً في زمن قصير، يدعو إلى (التنمية بالإيمان) وتلك واحدة من عجائب وغرائب و (همبكات) وشعوذات العالم العربي الآن. وهذه نتيجة حتمية لحال الأمة العربية وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين التي تتخبط في أزمة فكرية وحضارية خطرة. فالصينيون والهنود واليابانيون المؤهلون لأن يصبحوا قوى عظمى في العام ٢٠٢٠ لم يستنجدوا بكنفوشيوس أو ببوذا، للقضاء على البطالة. ولكن المجتمع العربي معلق بين التراث والحداثة، بين الإيمان والعلم، بين العروبة والغرب، بين العلمانية والطائفية، بين القبلية والفردية، وغير قادر على شق طريق واضح إلى المستقبل. ومعرض للجوء إلى أنواع مختلفة من السلفية والماضوية (بول سالم، أبعاد وتحديات المرحلة، المركز اللبناني للدراسات).

فكيف يساهم الذهب العربي الآن في حل جزء كبير من مشكلة البطالة القائمة الآن في العالم ؟

هل تعلمنا من دروس الماضي؟

طبقاً لرأي هيجل أو رأي انطونيو غرامشي، فالعقل يسبق الواقع. والثقافة هي التي تكون المجتمع، وكل تقدم اقتصادي واجتماعي يجب أن يسبقه تقدم في الثقافة والفكر. ولا شك أن الثقافة عنصر أساسي في التنمية. والمثقفون العرب غزيرو الانتاج بموضوع الثقافة. فمئات الكتب كتبت عن الأصالة، والهوية، والتاريخ، والانبعاث، والنهضة..الخ، ولكن معظم هذه الكتابات كان محكوماً بالشمولية إلى حد انخساف الدقة أو التفصيل، والقسم الآخر كان غير نقدي بما فيه الكفاية، حيث لا جرأة على وضع الإصبع على الجرح والمناداة بالتغيرات الجذرية في ثقافتنا وحضارتنا، كما يقول بول سالم في بحثه السابق الذكر.

لقد مضى على انحسار الطفرة النفطية الأولى حتى الآن ربع قرن من الزمان (١٩٨٠-٢٠٠٥) وها قد جاءت الطفرة النفطية الثانية الآن، فهل تعلمنا حقاً من دروس الطفرة النفطية الأولى؟ في واقع الأمر، وكما يبدو للمراقب أننا لم نتعلم حقاً.

فنحن نشاهد الآن هدر الأموال الطائلة في المضاربات العقارية المسعورة وفي البورصات. ونحن نشاهد الآن ضيق مجالات الاستثمار، وهروب الأموال الطائلة للاستثمار العقلاني المستقبلي في أسواق الغرب التي عرفت طريقها إلى تلك الأسواق منذ الطفرة النفطية الأولى، نتيجة للتطبيقات الاشتراكية المضحكة في دول الأنظمة الديكتاتورية الشمولية، والحكومات المهيمنة على الأنشطة الاقتصادية كافة، ناهيك عن تعقيدات الجهاز الحكومي من روتين وبيروقراطية وفساد خانق؛ وهو ما خلق بيئة عربية طاردة للاستثمار. ونوهت دراسة صندوق النقد العربي إلى مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن معهد "هيرتج" العالمي والذي يعد مقياساً لدرجة هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وشمل ٢٠ دولة عربية. وأوضحت الدراسة نقلاً عن تقرير "هيرتج" أن ٧ دول عربية فقط تقع ضمن دائرة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بينما تقع ٩ دول في دائرة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ودولة واحدة في دائرة الدول الضعيفة جداً. وهذا مما شجع الأموال العربية المهاجرة على البقاء خارج الوطن. ولا أحد يعرف بالضبط حجم هذه الأموال. وإن كان بعض المصرفيين يقدرونها بـ ٦٠٠-٨٠٠ مليار دولار. بل هناك من يقدرها بحوالي تريليون دولار (أحمد حسين، الأموال المهاجرة، نشرة ضمان الاستثمار، ٢٠٠٢). في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بـ ٢٤٠٠ مليار دولار.

الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية

لطفي حاتم
اكاديمي- الدنمارك

منذ انهيار جدار برلين والعلاقات الدولية تشهد تطورات متسارعة لا يمكن الإلمام بها لكثرة منعطفاتها وعمق تغيراتها، ولهذا بات على المهتم بتطور الشؤون الدولية رصد كثرة من الظواهر وعزلها والانفراد بها بهدف التحليل في محاولة لوضعها في السياق العام للطور الجديد من العولمة الرأسمالية.
بهذا المعنى نحاول التعرض لبعض الموضوعات الناظمة لحوارنا الفكري الذي يمكن تناوله من خلال ثلاثة مفاصل أساسية :-

أولاً: . رؤية مكثفة لمراحل نشوء الدول الوطنية الهشة.
ثانياً: . الاحتلال وسمات الدولة الطائفية في العراق .
ثالثا : الدولة الطائفية والأمن الإقليمي .

أولاً: . التوسع الرأسمالي ونشوء الدول الهشة

من المعروف أن نشوء الدول الوطنية ارتبط بمراحل تطور حركة رأس المال الدولية وبالتالي فان السمات التي حملها كل طور تميزت وتلونت بالمضامين الفعلية لطبيعة تلك الحركة وتعقد مساراتها التاريخية لهذا دعونا نستعرض بتكثيف بالغ التجليات السياسية لتلك الحركة متوقفين أمام التناقضات الرئيسية في كل مرحلة من مراحل تطور رأس المال:-

١:- تجلت مرحلة المنافسة بين الدول الرأسمالية الأوروبية بكثرة الحروب الإقليمية والدولية بهدف السيطرة على مناطق النفوذ والاستحواذ على المواد الأولية للبلدان المفتوحة حيث حاولت الدول الكبرى وبهدف الإبقاء على مستعمراتها أن تبتدع أساليب الوصاية الدولية أو الانتداب على الدول الضعيفة تحت شعارات إدخال التحضر إلى هذه الدول ونقلها إلى عصر التطور والتحرر وعلى الرغم من أن هذه التداخلات شكلت خطوة تاريخية خاصة بعد بناء الدول الوطنية وما نشأ عنها من تقلص لدور المؤسسات التقليدية العشيرة والطائفة إلا أن المحصلة النهائية تمثلت في إبقاء هذه الدول ضمن الحركة العامة التي تتحرك في مساراتها مصالح الدول الكبرى.

٢:- أفضى انتقال حركة رأس المال من طور المنافسة إلى طوره الاحتكاري إلى جملة من الانعطافات التاريخية الكبرى متمثلة بانقسام العالم إلى رؤيتين اقتصادية / أيديولوجية انعكست على تنامي قوة الفكر الاشتراكي وانتشار النزعة القومية لدى الشعوب المكافحة من اجل استقلالها، وبهذا المسار برز اتجاهان

الاتجاه الأول تمثل بمبادئ الرئيس ولسن والتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها كسر هيمنة راس المال الأوربي على البلدان المحتلة خاصة في الشرق الأوسط لغرض مشاركة أوربا في استثمار ثروات هذه البلدان، وبهذا السياق نشير إلى أن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمحور أساسي في الصراعات اللاحقة انطلق من التقاليد الأمريكية المشرقة بجانبيها السياسي الفدرالي الديمقراطي و الاقتصادي المبني على الروح الفردية وتطور مؤسسات المجتمع المدني وروحه التضامنية.

والاتجاه الثاني ارتكز على المبادئ اللينينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتي حاولت الثورة البلشفية من خلالها تأجيج النزعة الاستقلالية بهدف جعلها رديفاً للثورة الاشتراكية العالمية.

إن انتشار النزعة القومية في هذه المرحلة وسماتها التحررية لم يمنع الرأسمال الألماني من تعزيز الروح العنصرية في حركته التوسعية والذي حاولت تقليدها كثرة من الحركات القومية العربية.

إن التعارضات السياسية في حركة رأس المال وتنازع مساراته وضعت العالم في الفترة ما بين الحربين العالميتين أمام تناقضات رئيسية أهمها التناقض بين تيارات الحداثة الليبرالية والماركسية من جهة وبين الفاشية الألمانية وحلفائها العسكرية اليابانية والعنصرية الإيطالية من جهة أخرى.

٣:- أنتجت الحرب العالمية الثانية معسكر يين متناحرين رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انتصرت على خصومها الأوربيين واشتراكي بعد ظهور الدول الأوروبية ذات النمط السوفيتي حيث تطورت نزعة التدخل في الشؤون الداخلية واندلعت الحروب الأهلية على اساس الانقسامات الايديولوجية التي جرت تغذيتها من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.

إن الصراع الأيديولوجي الذي تحكم في مسار العلاقات الدولية انعكس في الدول الوطنية الهشة على شكل صراعات دامية بين تيارين قومي ذي نزعة عنصرية وتيار اشتراكي ذي أردية شمولية و ما نتج عنها من إرهاب شامل وحكم استبدادي كان ضحيتها الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان حيث ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الأنظمة الاستبدادية المناهضة للديمقراطية وكذلك شجعت الكتلة السوفيتية أنظمة الشرعية العسكرية المصرة على الوحدانية الحزبية.

٤:- أخيرا لابد من القول أن مراحل تطور بناء الدول الوطنية الهشة لم يكن بمعزل عن حركة الرأسمال وأشكال صراعا ته المرحلية مع خصومه التاريخيين ذوي البرامج الاقتصادية الراديكالية أو أولئك المتلحفين بالروح العنصرية المحتكرين للسلطة القومية.

٥:- أفرز انهيار الكتلة الاشتراكية كثرة من المفاهيم الليبرالية مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، المجتمع المدني. تجريد الدولة من مسؤوليتها الوطنية / الاجتماعية و التي تعززت برؤى جديدة على صعيد العلاقات الدولية منها حق الانفصال. حق التدخل الإنساني، تآكل مبدأ السيادة الوطنية، وأخيراً محاولة إلحاق الدول الهشة بالتكتلات الاقتصادية الدولية.

على أساس تلك المعطيات يمكننا القول إن مضامين الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية الرأسمال المعولم تتجلى اليوم بمنحيين أحدهم يتسم بتهديم سيادة الدول الوطنية وتخريب تشكيلاتها الاجتماعية. وثانيهما بالنزعات الالحاقية المتمثلة في تهميش اقتصاديات الدول الهشة عبر إلحاقها بالاحتكارات الدولية بهدف الهيمنة على الثروات الوطنية.بكلام مختصر فتح الأبواب أمام حرية حركة راس المال المدول وامتداداته وصولا" إلى بناء أسواق إقليمية تابعة للتكتلات الاقتصادية.

أن الليبرالية الجديدة المفروضة بالقوة العسكرية الأمريكية تلعب دوراً محورياً في إحداث تغيرات هيكلية في مواقع القطاعات الاقتصادية الوطنية عبر اشتراطات المؤسسات الدولية وما يتطلبه ذلك من تسريع عمليات الحراك الاجتماعي لمصلحة القوى الطبقية الناهضة في هذه البلدان والمتشابكة مصالحها الاقتصادية ومصالح الشركات الدولية.

إن الآثار السياسية/الاجتماعية التي تفرزها الطبيعة التخريبية لحركة راس المال المعولم على مستقبل الدول الهشة وتشكيلاتها الاجتماعية يمكن ملامستها عند التعرض إلى مفاصلها الأساسية والتي يمكن تأشيرها بـ:.

- رغم تقدمية عمليات التشابك والاندماج وتشكيل الأسواق الإقليمية قياسا" إلى الأسواق الوطنية إلا أن ترابط تلك العمليات وحركة قوانين التمركز والتركز والاستقطاب تشكل عودة معاصرة إلى مرحلة الهيمنة الكولونيالية المتجاوبة والعولمة الرأسمالية.

٢:- إن وحدة العالم الرأسمالي الاقتصادية وترابط مستوياته المتقدمة منها والمتخلفة تشترط تطوير آليات الهيمنة الطبقية المزدوجة الخارجية منها والمتمثلة بالمراكز الرأسمالية والداخلية المتجسدة بالقوى الطبقية المحلية الناهضة والمتحالفة مع الوافد الخارجي وما ينتج عن ذلك من تحويل الدولة إلى مؤسسة وطنية ناقصة السيادة تتلخص وظيفتها الأساسية بحراسة وحماية المصالح الدولية / المحلية المشتركة.

٣:- يمثل تحويل الدول الهشة في الشرق الأوسط من دول وطنية إلى دويلات طائفية جوهر الشكل السياسي لنظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي في الطور المعاصر من الرأسمالية المعولمة.

إن الملاحظات المكثفة المشار إليها تحيلنا إلى دراسة المفاصل الأساسية للدولة الطائفية باعتبارها الشكل السياسي المعبر عن ازدواجية الهيمنة في الطور المعاصر من حركة التوسع الرأسمالي.

ثانياً: . الاحتلال وسمات الدولة العراقية.

قبل الخوض في تقدير ملامح الدولة الطائفية في العراق لابد لنا من تدقيق مفهوم الدولة الدينية التي يرددها كثرة من الكتاب والباحثين وبهذا الصدد أود أن أشير إلى أن هذا المفهوم لا يتمتع بالدقة العلمية المطلوبة وذلك للأسباب التالية:.

- ليس هناك دولة دينية بمعنى الجمع بين السلطتين الدينية والسياسية بيد شخصية أو هيئة حاكمة واحدة.

- هناك كثرة من البلدان العربية الإسلامية ذات الدساتير العلمانية تعتمد على أحد المذاهب الإسلامية في قوانين الأحوال الشخصية الأمر الذي يجعلها دولة ذات صبغة طائفية بسبب اعتمادها على مذهب دون غيره وما ينتج عن ذلك من تعرض أنصار المذاهب الأخرى للتمييز المذهبي أمام المؤسسات الشرعية للدولة.

- هناك كثرة من الدول الهشة التي أفرزتها حركة رأسمال التاريخية حملت بذور الطائفية السياسية وبهذا المعنى بات من الأصح التركيز على مفهوم الدولة الطائفية بدل الدولة الدينية .

لتدقيق موضوعة المزاوجة بين الطائفية كصيغة دينية للدولة الوطنية وبين ممارستها السياسية نعمد

إلى دراسة بعض النماذج التاريخية المعاصرة للدولة الطائفية:.

أولا: النموذج (الديمقراطي) للدولة الطائفية:.

١:- تعتبر الدولة اللبنانية الشكل الطائفي الأكثر وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط حيث جرى تقاسم الدولة وسلطتها السياسية استناداً إلى نصوص دستورية منبثقة من مبادئ التوافق الطائفي حيث (طور الفكر الدستوري أعرافاً لها قوة الدستور نفسه وهو ما عرف بالصيغة واستقر العرف على توزيع طائفي للرئاسات الثلاث وعلى كيفية تشكيل الحكومة وتجسد في قانون انتخاب يؤمن التمثيل الطائفي والمناطقي ويراعي حصص الطوائف في الإدارة).

إن نموذج الدولة الطائفية في لبنان وبسبب تغيرات كثيرة منها ديمغرافية - تزايد نسبة الشيعة. وأخرى سياسية بسبب هزال الدولة وانخراط الأطراف الوطنية بالصراعات الدولية / الإقليمية يعيش أزمة حادة لن نتوقف عند مساراتها المستقبلية لارتباطها بجملة من التشابكات الوطنية / الدولية.

٢:- الدولة الطائفية الإيرانية:. على الرغم من أغلبية التيار الشيعي في إيران إلا أن (ديمقراطية) هذا البلد تتحرك في إطار تيارات سياسية مستندة إلى مبدأ ولاية الفقيه الذي شكل مرتكزاً فقهياً ودستورياً أساسياً في البناء السياسي للدولة الفارسية. وبهذا الإطار يشير الدستور الإيراني في مادته الخامسة إلى (أن ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في زمن غيبة الإمام المهدي (الإمام الثاني عشر عند الشيعة الأمامية): تكون بيد الفقيه العادل المتقي العالم بأمور زمانه.

ثانياً: - النموذج الديكتاتوري للدولة الطائفية:.

١:- نموذج الدولة الطائفية الديكتاتورية في العراق والذي جرى بناؤه على طواقم قيادية لطائفة دون غيرها مع استخدام العنف المنظم ضد الأغلبية الشيعية والأقليات القومية.

إن السمة الأساسية لهذا النموذج هو تلحفه برداء الدولة القومية رغم أن الدولة وسلطتها السياسية كانت منسلخة عن غالبية مكوناتها الاجتماعية الأمر الذي وسمها بالدولة البوليسية.

٢:- المملكة العربية السعودية المعتمدة على تحالف السلطة السياسية للدولة مع التيار الوهابي الأصولي المهيمن على الحياة السياسية / الاجتماعية في البلاد وكذلك ممارسته الإرهاب ضد الطوائف الأخرى فضلاً عن اعتماد العنف ضد القوى السياسية المعارضة للنهج المتطرف للسلفية الوهابية.

تلخيصاً يمكننا القول أن الدولة الطائفية بشكليها الديمقراطي / الديكتاتوري تتسم بسمة أساسية ترتكز على تداخل الأجهزة الاستخبارية / الأمنية مع الشبكات العنفية ذات النزعة الطائفية وما يشترطه ذلك من اشتداد نزعة التدخل في الصراعات الوطنية للدول الأخرى ونسج التحالفات الإقليمية / الدولية المناهضة لمصالح البلاد الوطنية.

على أساس المحددات المشار إليها يواجهنا السؤال التالي: - هل يتناسب الشكل الطائفي للدول الهشة مع المصالح الأساسية للطور المعاصر من العولمة الرأسمالية ؟.

للاحاطة بمضامين السؤال المثار دعونا نبحث الأمر من خلال التجربة التاريخية للدولة العراقية عبر المحددات التالية:-.

المحدد الأول: - لا يمكن الحديث عن بناء الدولة العراقية ومستقبلها دون التعرض لدور الاحتلال البريطاني في نشأتها وما رافقها من ثغرات خطيرة أفضت إلى بناء الدولة الوليدة على أسس طائفية وذلك انطلاقاً من ثلاث سمات أساسيين منها:-

- اعتماد البناء البيروقراطي للدولة العراقية على الطائفة السنية العربية /التركية الخارجة من جهاز الإمبراطورية العثمانية بعد انهيارها في الحرب العالمية الثانية.

-إقصاء الأكثرية العربية الشيعية و أبناء القومية الكردية من المساهمة في بناء الشرعية الوطنية للدولة الجديدة.

- تزامن سياسة الإقصاء والإبعاد مع القمع السياسي المنظم.

إن السمات الأساسية التي رافقت بناء الدولة العراقية في مرحلة الاحتلال البريطاني نمت وتطورت بأشكال مختلفة واتخذت ألوان متعددة أهمها الدولة / القومية التي أصبحت غطاءً سياسياً للمحافظة على الجوهر الطائفي المتمثل بسيطرة الأقلية الطائفية على الدولة وسلطتها السياسية.

المحدد الثاني: . ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في إحياء البناء البيروقراطي / الطائفي للدولة القديمة بأردية جديدة عبر إعادة إنتاجها بأشكال(حضارية) . الديمقراطية السياسية، الشرعية الانتخابية، الشرعية الدستورية، المساومات الطائفية، وما نتج عن ذلك من اقتسام سلطة الدولة بين الطوائف والأعراق.

المحدد الثالث: . توزع السلطات الثلاث للدولة وأجهزتها السيادية على الكتل السكانية المنضوية تحت ألوية طائفية/ عرقية عبر المحاصصة السياسية وما حمله ذلك من مخاطر تفتيت الوحدة الوطنية.

المحدد الرابع:- رغم امتلاك الدولة العراقية لجيش وطني إلا أن الكتل الطائفية تمتلك أجهزتها العسكرية الخاصة باعتبارها المدافع الفعلي عن المصالح الطائفية.

المحدد الخامس: . أفرز البناء السياسي للدولة العراقية نظاماً سياسياً يرتكز على مبدأ التوافق بين القيادات الأساسية للطوائف / الأعراق الناشطة في العملية السياسية.

على أساس تلك الملاح السياسية لبناء الدولة الطائفية نحاصر بالإشكالية التالية ما هي سمات التشكيلة الاجتماعية السائدة للدولة الطائفية ؟ وما هي قدرتها على النمو والتطور ؟

بهدف التقرب من الإشكالية المثارة نحاول تدقيق المعطيات التالية..

المعطى الأول: - تشترط الدولة الطائفية انقسام التشكيلة الوطنية إلى كتل سكانية طائفية/ عرقية متلازمة ونتائج فرعية أهمها:.

١: - العزل السكاني وما يتطلبه ذلك من توتير الروح الطائفية التي تتحول في مجرى التطور إلى غطاء إيديولوجي لبنية اجتماعية مغلقة مناهضة للروح الوطنية.

ب: - يفضي العزل السكاني وتطور البني الاجتماعية المغلقة إلى تأجيج روح الانفصال وانقسام الدولة الوطنية إلى دويلات متفاوتة التطور بسبب امتلاك الثروة لدى البعض وانعدامها لدى البعض الآخر .

ج: . يقود تفاوت الثروة والروح العصبية ومشاكل الحدود إلى توترات سياسية وحروب دائمة بين (الدويلات) تغذيها المصالح الدولية / الإقليمية المتناقضة.

المعطى الثاني: - يشترط انقسام التشكيلة الاجتماعية في الدولة الطائفية إلى كتل سكانية هلامية تجريف الحدود الطبقية بين الطبقات الاجتماعية وما يعنيه ذلك من ركود الصراع الاجتماعي المبني على تناقض المصالح وتطورها. بهذا الإطار نشير إلى إن الشرائح الهيمنة اقتصادياً والقائدة طائفياً تشكل وبسبب هزال وحدتها الوطنية الحامل الاجتماعي لنهج التنازلات الوطنية.

المعطى الثالث : . يستند ضبط التوترات الاجتماعية داخل البنية الطائفية الى ديمقراطية سياسية شكلية تتحكم فيها آليات عدة يتصدرها :.

- آليات أيديولوجية معبر عنها في الفتاوى والمواعظ الدينية ذات الأهداف السياسية الرامية إلى كبح المشاركة الشعبية في الحياة السياسية على أسس وطنية.

- آليات سياسية تتحكم في مساراتها أحزاب طائفية معبرة عن مصالح شرائح اجتماعية سائدة في البنية الطائفية في هذا السياق نشير الى أن أحزاب الأيديولوجية الدينية تحاول التحكم في أنشطة منظمات المجتمع المدني بعد بناءها بروح طائفية، حيث تنتشر هناك شبيبة إسلامية وأخرى مسيحية ونقابات لهذه الطائفة أو تلك الأمر الذي يعيق بناء الروح الديمقراطية المستقلة المدافعة عن حرية المواطن ومستقبله الديمقراطي.

- آليات اقتصادية / اجتماعية تترابط وفعاليات مختلفة / مساعدات مالية / مدارس مجانية / خدمات طبية، خدمات اجتماعية متعددة تشكل رافعات أساسية في شد القوى الهامشية وضبط حركتها داخل البنية الطائفية. بكلام آخر يؤدي المستوى الاقتصادي/ الاجتماعي دور الضامن الأساسي في ضبط البنية الطائفية من التفكك عند اشتداد الصراعات الاجتماعية.

إن صيانة البنية الطائفية من التفكك والانقسام يستند الى تحالف الشرائح الاجتماعية السائدة في البنية الطائفية والمتمثلة بـ:.

١: . الشرائح المالية: . التي تتوزع بدورها على القطاعات المصرفية والبنوك الإسلامية المترابطة مع قوى رأس المال واحتكاراته الدولية.

٢: . الفئات الكمبورادورية: . بأقسامها التقليدية المرتكزة على تصدير واستيراد السلع التراثية المرتبطة بالمزارات الدينية و الشرائح الجديدة الناهضة المترابطة والشركات الدولية عبر عقود الوكالة التجارية. وبهذا المعنى تشكل الشرائح الكمبورادورية التقليدية منها والجديدة الرافعة الأساسية لإقامة التحالفات الإقليمية/ والدولية ذات النزعة الطائفية.

٣: - الشريحة العقارية المستندة الى قطاعي الخدمات والسياحة المزدهرين في ظل انتعاش الشعائر الدينية

المعطى الأخير: -: إن تفتت الوعي الوطني وتوزعه على خانات طائفية عرقية يكون عاملاً أساسياً من عوامل القبول بالهيمنة الخارجية لحفظ التوازنات الداخلية.

ثالثاً: الدولة الطائفية والأمن الإقليمي.

بعد هذا العرض السريع والمكثف لملامح الدولة الطائفية يواجهنا السؤال التالي: . كيف ينعكس هذا البناء الطائفي على الأمن الإقليمي وما هو مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في التشكيلات الطائفية ؟

محاولة التقرب من مضامين الأسئلة المثارة لابد لنا من استعراض طبيعة الصراعات الفكرية / السياسية التي أحاطت في منطقة الشرق الأوسط خاصة في العقود الأخيرة من عمر الدول الوطنية الهشة.

بدأ نشير إلى موضوعة أساسية يتحدد مضمونها في أن العوامل الخارجية كانت ولازالت أهم العوامل في تصدير وتغذية النزاعات الفكرية / السياسية التي دارت وتدور بين التيارات السياسية في التشكيلات الاجتماعية للدول الوطنية.

لغرض تقدير شرعية هذه الموضوعة دعونا نستعرض تلك النزاعات عبر تجلياتها التاريخية بعناوين عامة آملين اغناءها لاحقاً عبر دراسات تفصيلية.

١ - انعكس الصراع بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية على دول منطقة الشرق الأوسط عبر تبعية اقتصادية / سياسية لأحد المعسكرين وبهذا المسار سادت مفاهيم الدول الرجعية والدول التحررية على قاعدة أيديولوجية شكلت غطاءً سياسياً لاحتكار السلطة وشيوع الإرهاب السلطوي.

٢: . تجلت الخلافات في دول الشرعية الانقلابية بين الأنظمة القومية وأحزابها من جهة وبين القوى الديمقراطية واليسارية من جهة أخرى تحت رايات إحياء الروح القومية ومناهضة الروح الشعوبية وما نتج عن ذلك من هدر لحقوق الإنسان وسيادة النزعة البوليسية في سياسة الدول الرسمية.

٣: . بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية انتقل الصراع بين الخارج والداخل على قاعدة مكافحة الإرهاب ذو النزعة الإسلامية.

٤: - لغرض تفتيت الروح الإسلامية المناهضة لروح العسكرة الأمريكية يجري العمل على تفكيك التيار الإسلامي في كل بلد عبر استنهاض مكوناته المذهبية واستحضار صراعا ته التاريخية.

٥: . تسعى المراكز البحثية للمراكز الرأسمالية إلى تحويل النزاعات المذهبية الداخلية إلى نزاعات إقليمية وتطويرها إلى تناقضات أيديولوجية عدائية وما يحمله ذلك من مخاطر تفتيت الأمن الإقليمي وسيادة الكراهية والعداء بين شعوب المنطقة.

٦: . استناداً إلى الرؤية المشار إليها يتبلور اتجاهان طائفيان في توجهات السياسية الإقليمية أحدهما تمثله المملكة العربية السعودية ينطلق من تزاوج الروح العربية / الإسلامية بمذهبية طائفية.

وثانيهما تتحدد مسانده بطموحات قومية فارسية للهيمنة الإقليمية بعباءة شيعية.

خلاصة القول إن الدول الهشة وبسبب بناءها الخارجي وسماتها الداخلية عاجزة عن فرز بنية ديمقراطية قادرة على احترام حقوق الإنسان في الظروف التاريخية المعاصرة الأمر الذي يجعلها عرضة للتفتت والانقسامات الطائفية / العرقية الذي تعززه الميول المتناقضة لتطور مسارات العولمة الرأسمالية.